



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ برئاسة القاضي السيد منحت المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين والحكم طه محمد والحكم احمد بلال ومحمد صائب النقيبدي وعبد صالح التميمسي وميقاتيل شمسون قيس كورئيس وحسين أبو أئمن المالوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الكتي :

المميز - المدعي - / شركة القاسد لثوكالات التجارية - وبلاغها المحطمان مع حسن كاطم وهشام خليل احمد.

المميز عليه - المدعي عليه - / وزير المالية - إضافة لوظيفته .

الإشعاء /

ادعى وبغلا المدعي ان شركة موكلهما شركة عراقية محدودة المسؤولية والواصل الرسمي لشركة هونداي لصناعة السيارات الكورية الجنوبية والمسجلة لدى وزارة التجارة قسم الوكالات التجارية بالرقم (٢١١٢٧) في ٢٠٠٨/١٢/٤ وان الشركة مسجلة في قسم العلامات والبيانات التجارية المرقم (٢٢٥٧٠) في ٢٠١١/٥/٩ وان هذه العلامة تعتبر منعمية في العراق بموجب قانون العلامات والبيانات التجارية رقم (٢١) لسنة ١٩٥٧ وانه لايجب لغو شركتهم بإخلاق المواد التي تحمل علامة هونداي وان الهيئة العامة للتكمارك أصدرت للكتاب (٤٨٨١) في ٢٠٠٩/٧/٧ حول حصر الامتيازات لشركة موكلهما وتم تعميم ذلك على الملائق الحكومية الا ان المدعي فوجئ بعقد للكتاب المرقم (٧٢٦١٦٨) في ٢٠٠٩/٨/٦٠ من الهيئة يتضمن إلغاء الكتاب المرقم (٤٨٨١) في ٢٠٠٩/٧/٧ دون سبب مبرر مما الحق اضراً مادية وبغوية بالشركة . تكلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٨ وسجل بعقد واردة ١٧١٦٠ ولم يتم فرد عليه . اقدم المدعي دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ طالباً الحكم بإلغاء الكتاب المرقم (٧٢٦١٨) في ٢٠٠٩/٨/٦٠ الصادر من هيئة العامة للتكمارك والحصل بكتاب الهيئة المرقم (٤٨٨١) في ٢٠٠٩/٧/٧ وتعميمه لكافة الملائق الحكومية والتعويض عن الأضرار المادية والبغوية التي أصابت الشركة من جراء إلغاء الكتاب المذكور الفأ والبالغ قدرها (١٠٠) مليار دينار عراقي . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٢ وبعد الطعنة (٤١٦) في (٢٠١١) الحكم ببرد دعوى المدعي لعدم تصديق

كويتي عراق
داد كاي بالأي نيقيقادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢/التميزية/٢٠١٢

الخصومة . طعن التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة
٢٠١١/١٢/٢١ طلية نظمه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التفريق والمداوئة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المادة
القاتونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم التمييز وجد ان وكلي المدعي قاما الدعوى
عن موكلهما (شركة القاصد للتحويلات التجارية) وتم التوقيع على عريضة الدعوى من قبلهما عن
(المدعي - المدير المفوض) . وان موضوع الطليات في الدعوى يتعلق بتلقي مدعي بها الشركة
القاصد للتحويلات التجارية فكان المعنون إقامة الدعوى من قبل المدير المفوض لهذة الشركة/إضافة
لوظيفته وان نكر (المدير المفوض) أسأل التوقيع على عريضة الدعوى لأيقس عن نكر
إضافته الدعوى لوظيفته وليست بصفته الشخصية لأن لكل من الصلتين الحقوق المستقلة عن
الأخرى . إضافة الى ان وكالة المحامين وكلي المدعي والمصنفة من كتاب عدل كركاء بعدد
(٢٩٨٨٣) في ٢٠١٠/٦/٣٠ لا تتضمن توكيل الموكل لهما /إضافة لإوظيفته عن الشركة وحيث ان
الخصومة والحالة هذه تكون غير صحيحة وغير متوجهة وإذا كانت الخصومة غير متوجهة لعدم
المحكمة من لقاء نفسها برد الدعوى مادة (٨٠) مرافعات . ولما كان الحكم التمييز قضى برد
الدعوى لهذا السبب فيكون صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتعويض
التميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١/٢٩ .

ممنحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا